

كۆمارى عىراق
دادگای بالای نىتىحادى



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٤٠/اتحادية/٢٠٢٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٢٣ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وأيوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المدعى: رعد رفعة محمد مولود.

المدعى عليهم: رئيس وأعضاء مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات/ إضافة لوظيفتهم

القرار:

ادعى المدعى أن المدعى عليه/ إضافة لوظيفته أصدر نظام الاقتراع والفرز لانتخابات برلمان كردستان - العراق رقم (١) لسنة ٢٠٢٣ ونص في المادة (٣/ثانياً) منه، على إجراء المفوضية عملية العد والفرز الكترونياً، ولكون المحكمة تتكفل بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة، لذا بادر المدعى للطعن به أمام هذه المحكمة وطلب الحكم بـ((عدم دستورية وإلغاء المادة (٣/ثانياً) من نظام الاقتراع والفرز لانتخابات برلمان كردستان - العراق رقم (١) لسنة ٢٠٢٣))، وبعد تسجيل الدعوى واستيفاء الرسم القانوني عنها وتبليغ المدعى عليه بعريضتها ومستنداتها وفقاً للمادة (٢١/ أولاً وثانياً) من النظام الداخلي للمحكمة رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، أجاب وكيل المدعى عليه باللائحة الجوابية المؤرخة ١٨/١٠/٢٠٢٣ وطلب رد الدعوى للأسباب الواردة فيها، ومنها ان المفوضية أصدرت قرارها رقم (٨) للمحضر الاستثنائي (٤٢) في ٩/١٠/٢٠٢٣، والذي تضمن إجراء العد والفرز اليدوي لجميع محطات الاقتراع لغرض المطابقة، بالتالي انتفى سبب إقامة الدعوى، وبعد استكمال الإجراءات وفقاً لما يتطلبه النظام الداخلي للمحكمة حُدد موعداً للمرافعة وتبلغ به الأطراف، وفيه تشكلت المحكمة فلم يحضر المدعى رغم التبليغ وفق القانون، وحضر وكيل المدعى عليه وبوشر بإجراء المرافعة الحضرية العلنية اطلعت المحكمة على طلبات المدعى وأسانيده، أجاب وكيل المدعى عليه وطلب إبطال عريضة الدعوى، وبعد التدقيق والمداولة قررت المحكمة واستناداً لأحكام المادتين (٥٦/٢) و(٥٧) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل إبطال عريضة الدعوى وتحميل المدعى ثلث أتعاب المحاماة مبلغاً مقداره ثلاثة وثلاثون ألف دينار لوكيل المدعى عليه، وصدر القرار بالاتفاق في ٧/جمادى الأولى/١٤٤٥ هجرية الموافق ٢٢/١١/٢٠٢٣ ميلادية.

القاضي

جاسم محمد عبود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا